وقائع المؤتمر الدولي الرابع (التعليم العالي وقضايا المجتمع المعاصر)٦-٧/٥/٢٠٢٦

Kirkuk University Journal: Humanity Studies

مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية

ISSN P: 1992-1179
ISSN E: 3107-3360

The beginnings of British colonial control over Oman and the Arabian Gulf

Asst. Lect. Raghad Basil Wasmi
University of Anbar / College of Education for Women / Department of History,
Raghad.basel@uoanbar.edu.iq

***Abstract*:** This study is looking at the historical roots and complex strategic changes that led to the rise of British colonial control in Oman and the wider Arabian Gulf region in the 1800s. It explains how Britain's involvement shifted from the commercial activities led by the East India Company to a much broader role in politics, the military, and security, because it had to protect important imperial communication routes between Britain and India.

Through a method named historical analysis, it looks at the processes that Britain used to defend marine navigation, stop the piracy, and fighting the trade of slaves as reasons to intervene in the Gulf states' internal politics. Based on the General Maritime Treaty of 1820, the outputs show how Britain kept up the "Trucial States" system, that made it the only security guarantee and the judgment in and out of the area. It also clarifies how the ambitions of regional hegemons like the Saudi, Ottoman, and Qajar states were reduced by British naval power. In the late 1800s, colonial disputes reached the highest level. To calm things down, Britain made a string of tough "exclusive agreements" between 1880 and 1899.

One of the important points in this study that this planned imperial strategy got rid of local sovereigns and sovereignty, changing Oman and the Gulf into British reserves with modern political entities and borders.

Keywords: Britain, Oman, Military Influence, Protection of Economic Interests.

بدايات السيطرة الاستعمارية البريطانية على عُمان والخليج العربي

م.م. رغد باسل وسمي
جامعة الانبار/ كلية التربية للبنات/ قسم التاريخ Raghad.basel@uoanbar.edu.iq

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تناول الجذور التاريخية والتحولات الاستراتيجية المعقدة التي واكبت مراحل تأسيس وتثبيت السيادة البريطانية في سلطنة عُمان وعموم منطقة الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر. ويُسلط الضوء بشكل مفصل على انتقال طبيعة التواجد البريطاني من نشاط تجاري بحت كانت تديره شركة الهند الشرقية، إلى

هيمنة جيوسياسية وعسكرية وأمنية شاملة فرضتها ضرورات ملحة لتأمين خطوط المواصلات الإمبراطورية الحيوية التي تربط بريطانيا بالهند.

وباعتماد المنهجية التاريخية التحليلية، تتبع الدراسة الآليات التي استخدمتها بريطانيا—كحماية أمن الملاحة البحرية، والقضاء على القرصنة، ومكافحة تجارة الرقيق—متخذة منها ذرائع للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية لكيانات الخليج.

وقد أظهرت نتائج البحث كيف أسست بريطانيا تدريجياً لنظام الساحل المتصالح بموجب معاهدة ١٨٢٠، لتصبح الضامن الأمني والحَكَم الأوحد في المنطقة. كما بينت أن التفوق البحري البريطاني استُخدم كحاجز صد لمنع تمدد القوى الإقليمية الكبرى (كالدولة السعودية والعثمانية والقاجاريين). ومع نهايات القرن التاسع عشر، وفي ظل التنافس الاستعماري، فرضت بريطانيا سلسلة من الاتفاقيات الحصرية الصارمة بين ١٨٨٠ و١٨٩٩.

ومن أهم الاستنتاجات التي يخلص إليها البحث، أن هذا المسار الإمبريالي الممنهج سلب الحكام المحليين سيادتهم، وحوّل عُمان والخليج لتبعيات خاضعة للوصاية، مؤسساً للكيانات والحدود السياسية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، عُمان، النفوذ العسكري، حماية المصالح الاقتصادية

المقدمة

شهدت السياسة البريطانية في الخليج العربي تحولاً جذرياً في أواخر القرن الثامن عشر؛ فبعد قرنين من النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية، دفعت التهديدات النابليونية والمخاوف على أمن الهند بريطانيا إلى الانتقال نحو مشروع جيوسياسي وعسكري شامل. وقد بدأ هذا المسار بمعاهدة ١٧٩٨م مع عُمان، وتطور عبر توظيف ذرائع مثل "مكافحة القرصنة" لفرض نفوذ متزايد انتهى بتحويل المنطقة إلى شبكة من الكيانات المرتبطة بالسياسة البريطانية.

وتنبع إشكالية البحث من التناقض بين الأهداف المعلنة، كحماية الملاحة، والنتائج الفعلية التي تمثلت في تقييد استقلالية الكيانات المحلية عبر منظومة من المعاهدات الملزمة. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن هذه الذرائع لم تكن سوى أدوات سياسية لتبرير التدخل العسكري وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، في إطار سعي بريطاني لاحتواء القوى الصاعدة ومنع تمددها.

ويهدف البحث إلى تتبع جذور هذا التحول وتحليل آلياته، من خلال اعتماد المنهج التاريخي التحليلي الذي يجمع بين تتبع التسلسل الزمني للأحداث وفحص مضامين الوثائق والمعاهدات. كما يستند إلى عدد من الدراسات التي تناولت الموضوع من زوايا متعددة، لاسيما أعمال جون كيلي في تفسير التحول الجيوسياسي، وإسهامات الشيخ سلطان بن محمد القاسمي في نقد سردية

"القرصنة"، فضلًا عن دراسات فراوكه هيرد باي وجيمس أونلي حول نشوء الكيانات السياسية وآليات النفوذ غير الرسمي.

وللإحاطة بجوانب الموضوع، انتظم البحث في ثلاثة مباحث رئيسة؛ تناول الأول الجذور التاريخية وذرائع التدخل المبكر، بينما خُصص الثاني لدراسة آليات الهيمنة البريطانية وإعادة تشكيل الخريطة السياسية، أما الثالث فقد تناول مرحلة ترسيخ النفوذ الإمبريالي وأثر التطورات التقنية والاتفاقيات الحصرية في المنطقة.

المبحث الأول: الجذور التاريخية والتحول الجيوسياسي وذرائع اتدخل البريطاني في منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: من النشاط التجاري إلى الضرورات الاستراتيجية الإمبراطورية

تركزت المصالح البريطانية في منطقة الخليج العربي منذ بدايات الاتصال المنتظم في عام ١٦١٦م، وطوال القرن الثامن عشر، بشكل شبه حصري على الجوانب التجارية البحتة **(Wilson, 1928, p. 136)**، وذلك من خلال الأنشطة التي كانت تديرها وكالات شركة الهند الشرقية. ومع التطورات السياسية اللاحقة، تحولت الشركة من مجرد كيان تجاري إلى قوة إقليمية حاكمة ذات سيادة أوسع في شبه القارة الهندية. وبالتزامن مع التراجع الملحوظ في حجم التبادل التجاري مع موانئ الخليج في أواخر ذلك القرن، بدأ التحول التدريجي في السياسة البريطانية ليأخذ طابعاً استراتيجياً وعسكرياً يفوق الاهتمامات التجارية التقليدية **(قاسم، ١٩٩٧، صفحة ٢٥٨)**. وفي خضم هذا التحول اكتسب التوجه الاستراتيجي الجديد زخماً بالغ الأهمية إبان الحروب النابليونية؛ إذ ساد القلق العميق في الأوساط البريطانية من احتمالية توجيه فرنسا ضربة عسكرية لممتلكاتها في الهند عبر بوابة مصر والشرق الأوسط. كان من شأن مثل هذا التحرك أن يضع خطوط المواصلات الإمبراطورية الحيوية سواء عبر البحر الأحمر أو عبر خط (الخليج العربي–بلاد الرافدين) المتجه نحو الوطن تحت تهديد مباشر **(Kelly, 1968, pp. 1–3)**.

وفي هذا السياق الجيوسياسي الدقيق، برزت الأهمية الاستراتيجية الفائقة لعُمان، نظراً لموقعها الفريد المتحكم في كلا المسارين الملاحيين في شمال المحيط الهندي **(حبيب، ٢٠٢٥، صفحة ٩)**. وبناءً على ذلك، تم تشجيع عُمان ودفعها نحو إبرام معاهدة تحالف استراتيجي مع بريطانيا في عام ١٧٩٨م **(Heard-Bey, 1982, p. 212)**، لضمان تأمين تلك المسارات. وتبع ذلك

بوقت قصير تقارب استراتيجي مماثل مع إيران، التي كانت تُعد بدورها ركيزة أساسية ومصدر اهتمام استراتيجي بالغ في منظومة الدفاع البريطانية عن الهند **(Al-Khalili, 2005, p. 19)**.

المطلب الثاني: تفكيك سردية "القرصنة" والصدام العسكري مع القواسم.

إلى جانب التهديدات الدولية، أسهمت الديناميكيات المحلية في الخليج في تعميق الانخراط البريطاني في الشؤون الإقليمية. فقد شهدت الممرات الملاحية حالة مستمرة من الفوضى والاضطراب البحري، مما هدد بتقويض الحركة التجارية وتدمير الأنشطة الاقتصادية. ولتجنب إعطاء أي ذريعة للقوى الأوروبية المنافسة للتدخل في المشهد السياسي المحلي، تبنت بريطانيا سياسة صارمة ربطت فيها مصالحها العليا بضرورة الحفاظ على السلام والازدهار في الخليج، وهو الهدف المركزي الذي سعت إلى فرضه وتكريسه طوال تلك الحقبة الزمنية **(Davies, 1997, p. 220)**.

علاوةً على ما سبق، أدت الهجمات المتكررة على الملاحة البريطانية والهندية إلى دفع لندن لتبني إجراءات رادعة لتأمين خطوطها التجارية الحيوية الممتدة إلى العراق وفارس. وفي هذا الإطار، استثمرت القيادة العُمانية هذا التحول عبر توثيق تحالفها مع بريطانيا، ليكون أداةً استراتيجية لتعزيز نفوذها الإقليمي وتأكيد سيادتها في مياه الخليج **(Kelly, 1958, p. 59)**. وتأسيساً على هذا التقاطع في المصالح، قدمت عُمان دعماً محورياً للحملات العسكرية الثلاث التي شنتها حكومة الهند البريطانية لتقويض نفوذ القواسم أعوام (١٨٠٥-١٨٠٦م)، و(١٨٠٩-١٨١٠م)، وصولاً إلى الحملة الأخيرة في (١٨٢٠-١٨٢١م). وعلى الصعيد الرسمي، وظفت التقارير الرسمية البريطانية مصطلح "القرصنة" لتوصيف هجمات القواسم على سفنها، فإن هذا المفهوم يواجه نقداً أكاديمياً واسعاً؛ إذ يرى مؤرخون أنه توصيف يفتقر للدقة العلمية ويغفل السياقات السياسية والتنافسية التي حكمت المنطقة آنذاك **(Wilson, 1928, p. 192)**. وتأسيساً على هذا المنظور، تُفهم الهجمات البحرية في ذلك السياق بوصفها جزءاً من استراتيجية "الحرب البحرية" التي انتهجتها قوى المنطقة للدفاع عن مصالحها، وهي ممارسة تتماهى مع مفهوم "القرصنة المشروعة **(Privateering)** " التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك. ومن ثم، فإن إسقاط المفاهيم القانونية الغربية على الواقع المحلي يفتقر للموضوعية التاريخية، وفي إطار تفكيك هذه السردية، يبرز الطرح النقدي للشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، الذي يرى أن شركة الهند الشرقية افتعلت وصمة "القرصنة"

ضد القواسم وغيرهم كذريعة استعمارية؛ بهدف شرعنة الحملات العسكرية لسحق منافس تجاري محلي وتوطيد هيمنتها الاقتصادية في المنطقة. **(Al-Qasimi, 1986, p. 91)**.

ورغم وجاهة هذا الطرح، إلا أنه يستوجب القراءة في سياق المصالح الاستراتيجية البريطانية الكبرى؛ لا سيما في ظل التحالف "السعودي-القاسمي" الذي مثل قوة إقليمية صاعدة تعارضت طموحاتها مع الوجود البريطاني. وفي خضم هذا التنافس، أدى القصور البريطاني في استيعاب الهياكل القبلية إلى تضخيم التهديدات البحرية وتعميم التهم على القواسم بشكل غير دقيق. وفي المقابل، نُظر إلى بريطانيا محلياً كحليف استراتيجي للمنافس التقليدي (عُمان)، وقوة تهدد الموارد الاقتصادية والنشاط التجاري للقواسم. **(Fenelon, 1973, p. 16)**. وبناءً على هذا الفهم المعمق، يصبح من المنطقي تفسير الهجمات التي شنها القواسم ضد المصالح التجارية والسفن البريطانية كإفراز طبيعي للتدهور الاقتصادي الحاد الناجم عن الصراعات المستمرة؛ حيث أدى الشلل في الأنشطة التقليدية، كالغوص على اللؤلؤ، إلى دفع السكان نحو الإغارة البحرية كأداة اضطرارية للبقاء، إلى جانب ما أسهمت به التكنولوجيا العسكرية والتنافس الأوروبي من إذكاء لحدة هذه الصراعات الإقليمية .**(Heard-Bey, 1982, p. 4)**

المطلب الثالث: حملة ١٨١٩م وتأسيس النظام التعاهدي (معاهدة ١٨٢٠م)

وقد وصل هذا الصراع الطويل والمحتدم على التفوق الإقليمي بين عُمان والقواسم إلى نهايته الحاسمة بتدخل بريطاني أفضى إلى إبرام "المعاهدة العامة للسلام" عام ١٨٢٠م، والتي جرّمت بشكل قاطع "النهب والقرصنة البحرية... إلى الأبد **(Al-Sagri, 1988, p. 289)**. وجاءت هذه الخطوة تتويجاً لنجاح الحملة العسكرية البريطانية عام ١٨١٩م التي استهدفت تدمير القدرات البحرية للقواسم والمستوطنات المتناثرة على طول الساحل. وقد تزامن هذا المشهد مع تعرض القوات السعودية الداعمة للقواسم لانتكاسة عسكرية كبرى عام ١٨١٨م إثر حملة مصرية توغلت في قلب شبه الجزيرة العربية، مما أحدث فراغاً مكّن بريطانيا من هندسة وتثبيت نفوذها في المنطقة **(Lorimer, 1908, p. 973)**.

لم تقتصر مظلة هذه المعاهدة على معاقل النفوذ القاسمي في رأس الخيمة والشارقة، بل امتدت لتشمل مشيخات منطقة "السير" والبحرين. وبموجبها، كرّست بريطانيا حضورها كقوة مهيمنة وسلطة تنظيمية نافذة في المنطقة. وقد أفرز هذا التحول واقعاً جيوسياسياً جديداً اضطرت معه

عُمان للتخلي عن طموحاتها تجاه البحرين نتيجة المعارضة البريطانية. وبالنسبة لبريطانيا، تحول دورها في حفظ السلام البحري والالتزام بضبط سلوك القبائل بعد عام ١٨٢٠م إلى دافعٍ مستقل لتعميق انخراطها السياسي؛ حيث غدت هذه الالتزامات التنظيمية تضاهي في أهميتها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية في ترسيخ الوجود البريطاني بالخليج **(Al-Muhairi, 2000, p. 126)**. ومع ذلك، يجب التأكيد على توجس شركة الهند الشرقية من التورط في التزامات سياسية أو عسكرية برية، وهو النهج الحذر الذي استمرت عليه حكومة الهند البريطانية بعد عام ١٨٥٨م لتجنب الصراعات الداخلية. إلا أن دوافع استراتيجية صرفة حتمت على الإدارة البريطانية الحفاظ على استقلالية الكيانات السياسية الصغيرة في عُمان والبحرين ومشيخات الساحل المتصالح؛ لتعمل بمثابة "نطاق عازل" وجدار صد جيوسياسي يحول دون تمدد القوى البرية الكبرى المنطلقة من قلب شبه الجزيرة العربية **(Onley, 2007, p. 43)**، ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت بريطانيا بشكل مطلق على تفوقها وقوتها البحرية الردعية. ونظراً لافتقارها إلى النفوذ الميداني أو القوات البرية، أحجمت تماماً عن تقديم أي ضمانات رسمية لحماية الحكام المحليين. وبدلاً من ذلك، وجهت رسائل ردع حازمة للوهابيين، ولاحقاً للعثمانيين، مفادها أن الاتفاقيات والتعهدات البحرية المبرمة مع الشيوخ المحليين ستتعرض للتقويض والانهيار في حال أقدمت أي قوة خارجية أخرى على غزوهم أو إخضاعهم لسيطرتها. ومع تقدم القرن، صعدت بريطانيا من لهجتها، محذرة من أن القوة البحرية ستُستخدم بشكل حاسم لمنع وقوع هذه الإمارات تحت طائلة أي سيطرة أجنبية. وقد حققت هذه السياسة نجاحاً ملحوظاً في الحفاظ على قدر كبير من الاستقلالية والكيان السياسي لمشيخات منطقة "السير **(Al-Muhairi, 2000, p. 317)** .

المبحث الثاني: هندسة "نظام الساحل المتصالح" والتصدي للطموحات الإقليمية

المطلب الأول: تطوير الهدن البحرية والوصول إلى "معاهدة السلام الأبدي"

لم تكن معاهدة ١٨٢٠ مصممة في الأصل، ولم تتضمن نصوصاً تشترط، الإنهاء الكامل والشامل لكافة أشكال الحروب البحرية بين الأطراف الموقعة. ورغم أن السفن البريطانية أصبحت في مأمن تام من الهجمات بفضل تلك المعاهدة، إلا أن الحروب البحرية المحلية استمرت في

تفريخ حالة من الفوضى، وأعمال السلب، وبعض الممارسات القرصنية التي كافحت بريطانيا باستمرار لاجتثاثها (Davies, 1997, p. 45).

وقد أدت حدة التنافس البحري بين قبائل بني ياس والقواسم خلال الفترة (١٨٣٤-١٨٣٥) إلى تحفيز العديد من شيوخ الساحل بقيادة الشيخ سلطان بن صقر (١٨٠٣-١٨٠٨، ١٨١٤-١٨٦٦) حاكم الشارقة ورأس الخيمة للموافقة على إبرام هدنة بحرية مؤقتة (لمدة ستة أشهر) تحت إشراف وتوجيه المقيم السياسي البريطاني. وجاءت هذه الهدنة لتغطي تحديداً فترة موسم الغوص على اللؤلؤ، وهي الفترة الحساسة التي كانت تشهد عادةً اشتباكات دموية تتسبب في شلل اقتصادي مدمر. ومع دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يمكن القول إن نظام "الساحل المتصالح (Trucial system)، بضمانة بريطانية، قد أبصر النور (Onley, 2007, p. 47).

توالى تجديد هذه الهدن بشكل سنوي حتى عام ١٨٤٣، حيث جرى تمديدها لاحقاً لتشمل فترة عشر سنوات متتالية. وفي النهاية، ونتيجة لما لمسته المشيخات الموقعة من "فوائد ومزايا" جمة للاستقرار الملاحي، تم تحويلها إلى اتفاقية دائمة عُرفت باسم "معاهدة السلام الأبدي" في عام١٨٣٥ (Al-Sagri, 1988, p. 40). وبموجب هذا التطور التاريخي، حُرمت كافة أشكال الحروب البحرية أو العمليات العدائية بين الأطراف الموقعة، إلى جانب حظر أي أعمال انتقامية مسلحة، وتقرر إحالة جميع الانتهاكات والخروقات إلى المقيم السياسي البريطاني ليعمل كحكم فاصل فيها (Al-Baharna, 1985, pp. 23-25) .

اقتصادياً، انعكس الاستقرار الأمني إيجاباً على النشاط التجاري في مشيخات الساحل المتصالح، وامتد أثره ليشمل قطر والبحرين والكويت وعُمان. ومع ذلك، واجهت عُمان تحديات اقتصادية جراء المنافسة التجارية المتصاعدة من الكويت والقواسم في قطاع النقل البحري نحو الهند، مع افتقار سواحلها لمغاصات لؤلؤ غنية تعوض هذا التراجع. وتشير البيانات التجارية إلى نمو ملحوظ في حركة التجارة الخليجية بين ثلاثينيات وستينيات القرن التاسع عشر. وفي المقابل، استمرت النزاعات البرية كمصدر للاضطراب الإقليمي، وهي نزاعات تم تجاهلها عمداً في نصوص الهدن البحرية نظراً لسياسة بريطانيا القائمة على تجنب التعقيدات القبلية في اليابسة. ورغم ذلك، ساهمت الدبلوماسية البريطانية والوساطات المتكررة في تقليص حدة هذه الصراعات وتحجيم رقعتها على طول الساحل (Roberts, 1985, p. 7). وعلى الرغم من أن الهجمات البحرية لم تُجتث كلياً، إلا أنه جرى كبحها بفعالية بحلول منتصف القرن التاسع عشر. وفي هذا السياق، استُخدمت

تهمة "القرصنة" كذريعة استراتيجية لتبرير الوجود الدائم للسرب البحري البريطاني في الخليج، بزعم ضرورة منع العرب من العودة إلى ممارسات الغزو **(العابد، ١٩٧٦، صفحة ٣٠٦)**. ومع مرور الوقت، تمسكت بريطانيا بدورها كـ "حكم" ومشرّع إقليمي، خشية التفريط في المكتسبات التي استثمرت فيها لفرض السلام وتوجيه مسارات التنمية في المنطقة وفقاً لرؤيتها الخاصة **(القاسمي، ١٩٨٦، صفحة ٢٦)**.

تمركزت الهجمات البحرية بشكل ملحوظ خارج نطاق الساحل المتصالح، مستفيدةً من الملاذات الجغرافية المحمية. ولمواجهة ذلك، انتهجت بريطانيا سياسة تضييق متدرجة لتقويض تلك الملاذات؛ ففي عام ١٨٤٦م، أبرمت اتفاقاً مع فارس يخولها ملاحقة "القراصنة" داخل مياهها الإقليمية، تزامناً مع إحكام قبضتها التدريجية على البحرين. وعلاوة على ذلك، لجأت البحرية الملكية إلى التدخل العسكري المباشر والأحادي في السواحل العثمانية، كنتيجة لغياب التعاون الفاعل وعجز الإدارة العثمانية عن الحسم الجذري للأزمة **(Hurewitz, 1956, p. 143)**.

وعلى صعيد موازٍ، واصلت بريطانيا مساعيها الحثيثة الرامية إلى القضاء التام على تجارة الرقيق التي كانت تُغذى وتُورد بالأساس من أسواق زنجبار. وقد توجت هذه الجهود في عام ١٨٧٣م عندما لجأ السير (بارتل فرير (Bartle Frere) إلى استخدام لغة القوة البحرية لإجبار السلطان على إنهاء هذه التجارة المحظورة وإيقاف حركة المرور المرتبطة بها نهائياً. وسبق ذلك إبرام سلسلة من الاتفاقيات الرامية إلى تحجيم وتقييد هذه التجارة؛ حيث شملت اتفاقيات مع السيد سعيد خلال الفترة الممتدة بين (١٨٣٨ و١٨٥٦م)، وتعهدات من شيوخ الساحل المتصالح وشيخ البحرين ابتداءً من عام ١٨٢٠م، بالإضافة إلى تفاهمات مع الإمبراطورية العثمانية **(Al Ghailani, 2015, p. 236)**. أُنيطت مهمة تنفيذ هذه الاتفاقيات بالدوريات البحرية البريطانية التي جابت السواحل من شرق أفريقيا إلى الخليج العربي حتى أواخر القرن التاسع عشر. وقد قوبلت هذه التدخلات برفض محلي واسع، لما ألحقته من أضرار بالبنى الاقتصادية والاجتماعية، مشكلةً بذلك التدخل الأبرز في البنية الثقافية والتنظيمية لمجتمعات المنطقة. وكما أُخمدت اضطرابات "القرصنة" بقوة السلاح، انحسرت تجارة الرقيق أمام الضغوط والتصميم البريطاني المتزايد، مما عكس تنامي سلطة بريطانيا وتحكمها الميداني بفضل تفوقها البحري. وفي المحصلة، جُرّد الحكام المحليون من حقوقهم السيادية وقراراتهم المستقلة، لصالح مقتضيات الأمن الإمبراطوري البريطاني في الخليج **(Winder, 1965, p. 218)**.

المطلب الثاني: الدور البريطاني كحاجز صد جيوسياسي أمام توسع القوى المحلية

في ظل هذه المنظومة المعقدة من الهيمنة البحرية، يمكن الملاحظة بوضوح أن المشيخات الخليجية قد تمكنت من جني بعض المكاسب والفوائد الملموسة، لم تقتصر هذه الفوائد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية المحدودة فحسب، بل امتدت لتشمل الحفاظ على استقلاليتها السياسية وكيانها الجغرافي في وجه الأطماع التوسعية لجيرانها الأقوياء داخل الإقليم. فقد لعبت المصالح الاستراتيجية البريطانية التي تمحورت حول فرض حالة من السلام والنظام الملاحي دوراً حاسماً في كبح جماح القوى المحلية ومنعها من التوسع باستخدام أساليب القوة العسكرية التقليدية، وهو ما أدى عملياً إلى "تجميد" الخريطة السياسية والجغرافية للخليج وتثبيت حدودها **(Zahlan, 1989, p. 23)**. ونظراً للموقف البريطاني الحازم ضد أي سيطرة أجنبية على "مشيخات الساحل المتصالح"، تبلور تفاهم ضمني التزمت بموجبه بريطانيا بتقديم الدعم العسكري والسياسي لتلك الكيانات ضماناً لاستقلالها. وقد أدى هذا الالتزام إلى تعميق ارتهان الحكام المحليين للقوة البريطانية كشرط أساسي لاستمرار حكمهم. وفي هذا الإطار، تلقت عُمان دعماً حيوياً لمواجهة التهديدات السعودية، كما استفادت البحرين من المساعدات البريطانية في منعطفات تاريخية حرجة، سواء لصد الأخطار الخارجية أو لمواجهة التحديات الداخلية. وفي المحصلة، لم تكن قوى المنطقة بمنأى عن تداعيات "السلام المتصالح"؛ إذ اضطر الجميع، بما في ذلك عُمان والنجديون، للإقرار بالسيادة البريطانية المطلقة على مياه الخليج والدول المتشاطئة له **(Zahlan, 1989, p. 39)**.

أما على صعيد التهديدات المتزامنة، فقد كشف مسار التاريخ السعودي عن حجم العقبات التي واجهت القوى الإقليمية الطامحة للبسط نفوذها عند اصطدامها بالمعارضة البريطانية. ولم تقتصر التحديات السعودية على النفوذ البريطاني فحسب، بل شملت أزمات وجودية تمثلت في الحملات العسكرية المصرية التي وجهت ضربات قاصمة للقوة السعودية في فترتين (١٨١٧-١٨١٨م) و(١٨٣٨-١٨٣٩م). وقد استهدفت هذه الحملات سحق التهديد النجدي المتنامي الذي اعتُبر خطراً على النظام الديني والاجتماعي القائم، وتهديداً مباشراً للسيادة على البقاع المقدسة **(Roberts, 1985, p. 7)**.

وعقب كلتا الحملتين، كان الانسحاب المصري يُخلف فراغاً في السلطة يستغله النجديون لإعادة تنظيم صفوفهم وبسط سيطرتهم على أقاليم نجد والأحساء، مما أعاد تهديدهم المباشر

لمشيخات الخليج. وتجلت خطورة هذا النفوذ عام ١٨٣٣م، حين اضطر السيد سعيد في عُمان لدفع دفعات مالية منتظمة للرياض لتفادي غزو محتمل ينطلق من قاعدة البريمي **(غازي، ٢٠١٦، صفحة ١٠٦)**. إلا أن هذا التهديد انحسر لاحقاً بفعل الصراعات الداخلية في البيت السعودي والاجتياح المصري الثاني. وقد قوبل التمدد المصري الأخير بتوجس بريطاني شديد؛ إذ اعتُبر خطراً يهدد استقرار الخليج، مما دفع لندن لحشد جهودها لإحباط أي أطماع مصرية تجاه البحرين والمنطقة الساحلية، وهو ما تزامن مع تعثر القوات المصرية وانسحابها النهائي من المنطقة **(Abdel Aal, 1988, p. 3)**. ومع بزوغ فجر مرحلة جديدة من الانبعاث والصعود النجدي خلال فترة حكم الإمام فيصل بن تركي (١٨٤٣-١٨٦٥م) **(Al-Wais, 2025, p. 163)**، ومع ترسيخ نظام "الساحل المتصالح"، أظهر المسؤولون البريطانيون حزماً غير مسبوق في التصدي لأي تهديدات خارجية تمس أمن الحكام المشمولين برعايتهم. وفي خضم هذا الصراع، ظلت عُمان والبحرين أهدافاً رئيسية لطموحات إمارة نجد التوسعية الرامية لبسط سيطرتها على المنطقة، إلا أن الموقف البريطاني المتصلب شكل عامل ردعٍ دفع القوى النجدية لمراجعة حساباتها وتوجيه طاقتها نحو توطيد جبهتها الداخلية، فعلى سبيل المثال، لجأت السلطات البريطانية عام ١٨٦٦م إلى استخدام "دبلوماسية البوارج الحربية" عبر قصف مدينتي القطيف والدمام؛ في رسالة دعم استراتيجي لجهود السلطان العُماني في صد الهجمات النجدية المتكررة على الساحل. وعقب هذه التطورات المفصلية، أسهمت النزاعات الداخلية التي عصفت بإمارة نجد في شل حركتها ومنعها من المضي قدماً في أي طموحات توسعية جديدة **(Kelly, 1968, p. 246)**.

المطلب الثالث: ترسيخ النفوذ البريطاني والتدخل في البنية التنظيمية والشؤون الداخلية.

بحلول خمسينيات القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا قد رسخت بوضوح نفوذها وسلطتها على القبائل المتواجدة على الساحل الخليجي، لتنصب نفسها كحَكَم أوحد ومُقرر رئيسي في شؤون الخليج. وكانت المشيخات العربية في الساحل المتصالح مقيدة بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات، التي وفرت غطاءً شجع بريطانيا، بصفتها الضامن للسلام، على التدخل بشكل أعمق في الشؤون المحلية **(Onley, 2009, p. 45)**. ورغم النجاح التدريجي في بسط "السلام البحري"، ظلت بعض المعضلات قائمة، وعلى رأسها النزاعات البرية. وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تصف موقفها الرسمي دائماً بأنه قائم على مبدأ "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول العربية، محاولةً

إقناع نفسها بصحة هذا الادعاء، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة بشكل متزايد لاستخدام سطوتها ونفوذها لمنع التطورات والأحداث المحلية من إرباك سياساتها أو تقويضها. كانت النزاعات حول خلافة الحكم تمثل بؤرة دائمة للتنافس والصراع المحتمل، وفي هذا السياق، تعاظم دور "المقيم السياسي" البريطاني ليصبح صوتاً مرجحاً ومؤثراً، لدرجة أن إقرار التعيينات لورثة العهد أو للحكام الجدد بات يتطلب موافقة ومباركة بريطانية رسمية **(Al-Otaibi, 1996, p. 41)**.

ومن بين المحاولات الأخرى لاحتواء الصراعات، رعاية بريطانيا لاتفاقية في يونيو ١٨٧٩م بين المشيخات، والتي تناولت مسألة التسليم المتبادل للمدينين الهاربين. وغالباً ما كانت هذه الظاهرة تحمل تداعيات اقتصادية خطيرة، إذ إنها قد تؤدي إلى هجرة وفرار قبائل او فروع قبلية بأكملها، مما كان يشعل فتيل النزاعات بين المشيخة المُضيفة الجديدة والمشيخة المتضررة التي فقدت هؤلاء السكان. ولم تقتصر الخسائر على ضياع الأموال المستحقة لعدم السداد فحسب، بل شملت أيضاً انخفاضاً حاداً في الإيرادات المحتملة والقوة البشرية **(Hawley, 1970, p. 135)**.

ومع ذلك، فإن تنامي الانخراط البريطاني كان نابعاً بالأساس من الحاجة الماسة للحفاظ على حالة السلام والأمن الملاحي، وهو هدف خلصت بريطانيا إلى أن أفضل ضمانة لتحقيقه تكمن في الحفاظ على الاستقلالية المستمرة لمشيخات الساحل المتصالح وحمايتها من الوقوع تحت طائلة أي هيمنة أو سيطرة خارجية. وخلال الفترة ما بين عامي ١٨٢٠ و١٨٤٣م، تم تعميم هذا الاستنتاج الاستراتيجي ليُطبق أيضاً على كل من البحرين وعُمان **(قاسم، ١٩٩٧، صفحة ١٣٢)**. كما شعرت الإدارة البريطانية بالتزام أخلاقي وسياسي بضرورة الدفاع عن إمارات الساحل المتصالح، التي كانت مكتوفة الأيدي ومقيدة بموجب المعاهدات فيما يتعلق بمسائل الدفاع عن النفس. ومن خلال هذا النظام غير الرسمي من النفوذ، وبدون تقديم التزامات عسكرية صريحة، وبدرجة أقل بكثير من أي تورط بري مباشر في شبه الجزيرة العربية نفسها، نجحت بريطانيا بشكل لافت في التصدي لتهديد ال سعود، وإحباط المحاولات الفارسية المتقطعة وغير الفعالة لفرض مطالباتها بالسيادة على البحرين. ولكن، ومع اقتراب أواخر القرن التاسع عشر، تراجع التهديدات المحلية ليحل محله تحدٍ أكبر تمثل في الانبعاث والتمدد المتجدد للإمبراطورية العثمانية **(Winder, 1965, p. 242)** .

مثلت حقبة الستينيات من القرن التاسع عشر نقطة تحول مفصلية في الشؤون الخليجية؛ إذ اكتسبت المنطقة أهمية استراتيجية مضاعفة لبريطانيا نتيجة تطورات الاستراتيجية العالمية وظهور

تقنيات اتصالات جديدة. وقد عزز ذلك عزم بريطانيا على صد التحديات التي استهدفت مكانتها، سواء من قِبل قوى إقليمية صاعدة أو قوى أوروبية منافسة. ففي عقد التسعينيات، بذلت فرنسا جهوداً منسقة لتوسيع نفوذها في مسقط، بالتزامن مع مساعي روسيا—التي تحالفت مع فرنسا بعد عام ١٨٩٤م—لزيادة نفوذها في بلاد فارس واختراق المشهد السياسي للمنطقة **(Heard-Bey, 1982, p. 288)**.

ولم يقتصر الخوف البريطاني على التهديد الروسي للحدود الشمالية الغربية للهند، بل شمل قلقاً عميقاً من احتمالية حصول روسيا على قواعد بحرية في موانئ الخليج، مما قد يهدد خطوط المواصلات الهندية وأمن الإمبراطورية. علاوة على ذلك، أثار تطوير ألمانيا لعلاقاتها مع الإمبراطورية العثمانية توجساً بريطانياً كبيراً، لا سيما مع طرح مشروع سكة حديد (برلين-بغداد) في تسعينيات القرن التاسع عشر، والذي تضمن إنشاء محطة نهائية في منطقة الخليج (تحديداً بين البصرة والكويت) **(Busch, 1967, p. 104)**.

ورغم أن بلاد فارس كانت تثبت بين الحين والآخر قدرتها على تشكيل مصدر إزعاج وتوتر للسياسة البريطانية في الخليج، إلا أن الانبعاث العثماني بعد عام ١٨٧٠م هو ما شكل التحدي الأبرز والتهديد الأخطر لـ "السلام البريطاني (Pax Britannica) "في المنطقة. وبالتزامن مع هذه التطورات الجيوسياسية، بدأت الدول العربية تشعر بوطأة التأثيرات الأوروبية المباشرة في الشؤون الاقتصادية والسياسية، وهو احتكاك ساهم في خلق حالة من الاضطراب والتململ المحلي الذي وفر بدوره ذريعة مثالية وجذب المزيد من التدخلات البريطانية في شؤون مشيخات بعينها. وبحلول نهاية ذلك القرن، كان من الواضح والجلي أن الدول والإمارات العربية قد باتت خاضعة بشكل أعمق وأكثر شمولية للسلطة والنفوذ البريطاني **(Onley, 2007, p. 43)**.

المبحث الثالث: الهيمنة الإمبريالية المتأخرة وتحديات التنافس الدولي

المطلب الأول: ثورة الاتصالات وأثرها في دمج الخليج في المنظومة العالمية

مثّل إطلاق خطوط الملاحة البخارية لشركة الهند البريطانية (B.I. service) عام ١٨٦٢م، وافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، عوامل محورية في دمج اقتصاديات الخليج بالسوق العالمية وتحفيز التخصص في تجارة اللؤلؤ، مما ضاعف من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة كشريان إمبراطوري حيوي. وقد عزز هذا التحول من عزم بريطانيا على حماية مكانتها أمام القوى المنافسة،

لا سيما مع تنامي النفوذ الفرنسي في مسقط، والمساعي الروسية للحصول على قواعد بحرية في الخليج تهدد أمن الهند، فضلاً عن التوجس البريطاني من مشروع سكة حديد (برلين–بغداد) الألماني في تسعينيات القرن التاسع عشر؛ وهي تحديات دفعت لندن لتكريس وجودها العسكري والسياسي لضمان تفوقها المطلق في المنطقة **(Landen, 1967, p. 79)**.

وقد تعززت هذه القدرات اللوجستية والعسكرية بمد شبكة معقدة من كابلات التلغراف البحرية والبرية بين عامي ١٨٦٣م و١٩٠٦م؛ وهي بنية تحتية حيوية أملت على بريطانيا إبرام اتفاقيات وتعهدات إضافية مع شيوخ الساحل المتصالح وعُمان، لضمان الحماية المطلقة لهذه الخطوط الحساسة المارة عبر أراضيهم ومياههم الإقليمية، مما عمّق من الارتباط الاستراتيجي والالتزامات المتبادلة بين الطرفين **(Bose, 2009, p. 99)**.

وعلى الرغم من الطفرة التجارية التي شهدها الخليج في ستينيات القرن التاسع عشر، مدفوعةً بالوسائل التقنية والحرب الأهلية الأمريكية التي ضاعفت الطلب على القطن، إلا أن هذا الازدهار دخل لاحقاً مرحلة استقرار نسبي. وفي هذا السياق، يرى الباحث لاندن (Landen) أن تغلغل المؤسسات الاتصالية والتقنيات الغربية ساهم في تقويض الاقتصاد البحري التقليدي وتغيير البنية المجتمعية المحلية؛ وبينما تجلى الأثر السلبي بوضوح في تراجع الميزة التنافسية لعُمان أمام الملاحة البخارية، ظل المشهد في بقية إمارات الخليج أكثر تباينًا، مما يستوجب قراءةً أعمق لآليات الاستجابة المحلية لهذه المؤثرات الخارجية **(Landen, 1967, p. 126)**.

المطلب الثاني: الصراعات الإدارية (كلكتا ولندن) والتحديات الجيوسياسية

بالتزامن مع نمو المصالح البريطانية في الخليج، تبنت حكومة الهند في "كالكوتا" سياسة تقشفية مالت نحو الانكماش؛ فبرغم نجاح الحرب الأنجلو–فارسية (١٨٥٦–١٨٥٧م) في استعراض التفوق العسكري البريطاني باحتلال بوشهر والمحمرة، إلا أن اندلاع التمرد الهندي الكبير أحدث تحولاً جذرياً في الأولويات. ونتيجة لذلك، أصبحت بريطانيا أكثر عزماً على تحجيم مشاركاتها الخارجية والانسحاب من أي تورط مكلف وراء الحدود، لتركيز جهودها ومواردها على توطيد نفوذها داخل شبه القارة الهندية **(Busch, 1967, p. 5)**.

تجلت حالة من التباين في الرؤى السياسية بين حكومة "كلكتا" ووزارة شؤون الهند في لندن؛ فبينما مالت كلكتا للتقشف، دافعت حكومة "بومباي" بقيادة الحاكم "فرير (Frere) "عن ضرورة

صون المكانة البريطانية وحماية مصالحها في الخليج. وهي الرؤية التي تبناها "رجال الميدان " (Men on the spot)عبر استثمار الامتيازات الأجنبية لتوسيع العمليات التجارية والهيمنة السياسية. ومع تنامي هذه المصالح، أدركت حكومة كلكتا تعذر الانسحاب، وهو ما أكده الحاكم العام "اللورد مايو (Lord Mayo) "عام ١٨٧١م، مشدداً على أن سياسة إرساء السلام البحري المتبعة طوال خمسين عاماً هي نهج لا يمكن التراجع عنه أو التفريط في نتائج الإيجابية **(Kelly, 1968, p. 713).**

يمثل عام ١٨٧٣ منعطفاً إدارياً حاسماً في تاريخ السياسة البريطانية في الخليج العربي، حيث انتقلت تبعية المقيمية السياسية مباشرة إلى الحكومة المركزية في كلكتا، مدفوعةً بضرورة الاستجابة السريعة للتحديات التي فرضتها ثورة الاتصالات الحديثة والتهديدات الإقليمية الناجمة عنها. ومع ذلك، لم تكن هذه التبعية تعني دائماً إشرافاً دقيقاً؛ إذ أدت الأزمات الحدودية في الهند أحياناً إلى انحسار اهتمام المركز، مما منح 'المقيمين السياسيين' سلطات تقديرية واسعة لإدارة المصالح الإمبراطورية، وهو ما تجلى بوضوح خلال حقبة اللورد ريبون التي اتسمت بنوع من الانكفاء أو الإهمال النسبي تجاه ملفات الخليج العربي **(Abdel Aal, 1988, p. 8)**.

استشعرت بريطانيا خلال أواخر القرن التاسع عشر تهديداً لمصالحها إثر التوسع العثماني عام ١٨٧١م، حين سيطر مدحت باشا على القطيف والدمام والأحساء، وصولاً إلى قطر. وأثار هذا التمدد مخاوف لندن على أمن حلفائها في البحرين والساحل المتصالح وعُمان، مما وضعها في مأزق دبلوماسي؛ فبينما رفضت بريطانيا مطالبات الباب العالي بالسيادة على شبه الجزيرة العربية، تحاشَت القيام بتحركات بحرية تضر بعلاقاتها مع تركيا، لاسيما مع افتقارها لغطاء قانوني يمنع انطلاق الحملات العسكرية في مياه الخليج التي كانت تخضع لنفوذها بناءً على أعراف واتفاقيات ثنائية هشة **(Yapp, 1980, p. 81)**. ورغم ضعف السيطرة العثمانية الفعلية، واجهت الإدارة البريطانية انقساماً داخلياً حول كيفية التعامل مع الموقف؛ فبينما اقترح "اللورد ليتون" إعلان حماية رسمية، عارضه "اللورد سالزبوري" حفاظاً على تماسك الدولة العثمانية في أوروبا والتزاماً بالاتفاقية الفرنسية بشأن استقلال مسقط. وأمام هذا التردد السياسي، بادر المقيم البريطاني الكولونيل "روس (Ross) "بتأمين المصالح البريطانية استباقياً، عبر هندسة "الاتفاقيات الحصرية " (Exclusive Agreements)مع الإمارات العربية بين عامي ١٨٨٠ و١٨٩٢م، والتي انضمت

إليها الكويت لاحقاً عام ١٨٩٩م، لسد الفراغ السياسي أمام الأطماع الإقليمية والأوروبية (Landen, 1967, p. 220).

المطلب الثالث: فرض التبعية المطلقة وصياغة الحدود السياسية الحديثة

شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر توتراً في العلاقات البريطانية–الفارسية إثر تزايد الحضور القاجاري في الخليج؛ وهو حضورٌ نبع من هواجس أمنية وسياسية تجاه الوجود البريطاني الذي اعتبرته طهران خطراً وجودياً، مستحضرةً تجارب احتلال خارك وحملة بوشهر. وبناءً عليه، سعت الدولة القاجارية لفرض سلطتها المركزية على الأقاليم الساحلية لتأمين حدودها والسيطرة على العوائد الجمركية الحيوية، مما أدى إلى صدامٍ مباشر مع الاستراتيجية البريطانية الرامية للاحتفاظ بالخليج كمنطقة نفوذ حصرية (Yapp, 1980, p. 189).

وفي سياق مسعاها لإحكام قبضتها على الساحل الشرقي، وظفت طهران التقنيات الحديثة لتقليص النفوذ العربي؛ وهو توجه بدأت ملامحه تتبلور منذ منتصف القرن، حين أُجبرت مسقط عام ١٨٥٦م على قبول شروطٍ قاسية لتجديد إيجار 'بندر عباس'، وصولاً إلى عام ١٨٦٨م حين ألغت إيران العقد نهائياً واستردت المنطقة، مما مهد الطريق أمام تزايد حدة الصدام مع المصالح البريطانية في العقود اللاحقة (Hurewitz, 1956, p. 157).

تزامنت هذه الخسائر الجيوسياسية مع أزمة بنيوية حادة واجهتها سلطنة مسقط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ فبينما قوض التمدد القاجاري النفوذ العُماني في "تشاهبار" و"لنجة"، أدى انقسام الإمبراطورية عام ١٨٥٦م إلى تجفيف موارد السلطة المركزية، مما أخل بميزان القوى لصالح المعارضة الداخلية وتصاعد التمردات القبلية. وفي هذا السياق، تحول التدخل البريطاني إلى وصاية كاملة فرضتها التزامات "قرار كانينج" والقيود الاستعمارية على تجارة الرقيق والسلاح، ليبقى استقرار حكم آل بوسعيد رهيناً بالدعم العسكري والسياسي البريطاني (Kelly, 1958, p. 119).

كرست الأحداث العسكرية عام ١٨٦٦م، والمتمثلة في قصف القطيف والدمام، الدور المحوري للبحرية البريطانية كضامن لاستقرار عرش آل بوسعيد؛ فبرغم الغطاء الدبلوماسي لإعلان الاستقلال الأنجلو–فرنسي عام ١٨٦٢م، كشف الواقع الميداني عن تبعية عُمانية مطلقة للمظلة البريطانية. ولم تقتصر هذه التبعية على الجانب العسكري، بل تجذرت اقتصادياً عبر هيمنة الرعايا

البريطانيين الهنود على مفاصل التجارة والجمارك، وتعمقت مالياً بعد عام ١٨٧٣م حين أصبحت حكومة الهند الممول المباشر لـ "معونة زنجبار". وقد شكلت هذه المعونة رافداً حيوياً لميزانية السلطنة، حيث بلغت نحو ٢٠٪ من دخلها القومي مع نهاية القرن، مما أحكم حلقة الارتهان السياسي والمالي لبريطانيا **(Yapp, 1980, p. 56)**. كما مثلت 'اتفاقية عدم التنازل' لعام ١٨٩١، الملحقة سراً بالمعاهدة التجارية، الأداة القانونية التي حولت سلطنة مسقط إلى تبعية بريطانية بحكم الأمر الواقع؛ حيث كرس تعهد السلطان بعدم التصرف في أراضي الدولة بالبيع أو الرهن لغير بريطانيا مفهوم 'السيادة البريطانية العليا .(Paramountcy) 'وبينما احتفظ السلطان شكلياً بهامش من التحرك الدبلوماسي المستقل وهي ميزة افتقدها شيوخ الساحل المتصالح إلا أن مقاليد السلطة الحقيقية أصبحت في يد المقيمية البريطانية، مما جعل الاستقلال العُماني مجرد واجهة سياسية لنفوذ إمبراطوري متجذر **(Hurewitz, 1956, p. 209)**. واتسم المشهد السياسي في الخليج العربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بإعادة تشكيل خارطة القوى المحلية تحت المظلة البريطانية؛ حيث برزت أبوظبي ودبي كقوى اقتصادية وسياسية صاعدة على حساب تراجع نفوذ القواسم الذي قيدته معاهدات السلام البحري. وفي البحرين، أدت تهديدات ال سعود والنزاعات الأسرية إلى ارتهان سيادة آل خليفة بالدعم البريطاني بموجب اتفاقية ١٨٦١، وهو الالتزام الذي تطور من حماية بحرية إلى تدخل سياسي مباشر انتهى بفرض الحماية الرسمية عام ١٨٨٠ و١٨٩٢. أما في قطر، فقد استثمرت بريطانيا صراعات السيادة بين البحرين وشيوخ قطر لفرض اتفاق ١٨٦٨ مع محمد بن ثاني، مما مهد الطريق لبروز قطر ككيان سياسي متميز، قبل أن يؤدي انخراط جاسم بن محمد مع العثمانيين عام ١٨٧١ إلى خروج شبه الجزيرة مؤقتاً من دائرة النفوذ البريطاني المباشر **(Kelly, 1958, p. 132)**.

وفي سياق متصل، مثلت تفاعلات الربع الأخير من القرن التاسع عشر مرحلة التأسيس لاستقلال قطر؛ إذ نجح الشيخ جاسم بن محمد في المناورة بين القوى الإقليمية لفك الارتباط مع البحرين وتحجيم الطموحات العثمانية. ورغم محاولات غزو البحرين من الزبارة، حافظت بريطانيا على توازن القوى عبر الضغط الاقتصادي والقوة البحرية. وقد شكّل الصدام القطري–العثماني في معركة "الوجبة" عام ١٨٩٣م تحولاً استراتيجياً دفع الشيخ جاسم نحو التقارب مع لندن، مما مهد لنشوء علاقة تعاهدية توجت باتفاقية الحماية عام ١٩١٣م، التي أخرجت قطر نهائياً من دائرة النفوذ العثماني .**(Zahlan, 1979, p. 36)**، وأخيراً، مثّل انضمام الكويت للمنظومة التعاهدية

عام ١٨٩٩م اكتمالاً لحلقة الهيمنة البريطانية، مدفوعاً بالتوجس من طموحات ألمانيا ومشروع سكة حديد "برلين–بغداد". وبحلول مطلع القرن العشرين، استحال النفوذ البريطاني من رقابة بحرية إلى وصاية إدارية واقتصادية شاملة، كرسها اللورد "كرزون" في رحلته الشهيرة عام ١٩٠٣م. وقد ساهم تطور البنية التحتية والارتباط المالي في تحويل المعاهدات إلى أداة لضبط الإصلاحات الداخلية، مما جعل المقيمية البريطانية الحكَم الأوحد في شؤون المنطقة، وأرسى قواعد "التعاون الإمبريالي" التي حافظت على البنى الاجتماعية التقليدية مع ضمان التبعية السياسية حتى منتصف القرن العشرين .**(Hurewitz, 1956, p. 218)**.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن القرن التاسع عشر كان الحقبة التي أُعيد فيها رسم ملامح "الجغرافيا السياسية" لسلطنة عُمان ومنطقة الخليج العربي تحت وطأة الهيمنة البريطانية. فلم يكن الوجود البريطاني مجرد استجابة لتهديدات عابرة، بل كان مشروعاً إمبراطورياً متكاملاً تحول من "الاهتمام التجاري" المحدود إلى "الوصاية السياسية" الشاملة، مدفوعاً بضرورات حماية الإمبراطورية في الهند.

وفي الختام، لم تكن منظومة "السلام البريطاني (Pax Britannica) "مجرد حالة أمنية عابرة، بل مثلت الركيزة التي تشكلت بموجبها الكيانات والحدود السياسية الحديثة في المنطقة. ومع بزوغ القرن العشرين، نجحت لندن في تحويل الخليج إلى "بحيرة بريطانية" مغلقة، مرسخةً قواعد تعاون إمبريالي استمرت تداعياته حتى عام ١٩٧١م؛ لتترك وراءها بنية سياسية ولدت من رحم التنافس الدولي والالتزامات الحصرية، وظلت شاهدةً على حقبة صاغت ملامح الخليج المعاصر.

ويمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

١.شرعنة الهيمنة :وظفت بريطانيا الشعارات الأخلاقية (كقمع القرصنة والرقيق) كغطاء قانوني لسلب السيادة البحرية من القوى المحلية وتكريس سلطتها.

٢.تثبيت الكيانات مقابل التبعية :ضَمِنت المعاهدات الحصرية بقاء المشيخات الخليجية وحمايتها إقليمياً، لكن بثمن الارتهان السياسي الكامل للمصالح الإمبراطورية.

٣.سلطة التكنولوجيا :لعبت ثورة الاتصالات والملاحة دوراً حاسماً في ربط المنطقة بمركز القرار في "لندن وكلكتا"، مما حوّل التبعية من عسكرية إلى إدارية واقتصادية شاملة.

٤.السيادة الصورية :أثبتت الدراسة أن استقلال بعض الحكام كان شكلياً، بينما كانت "المقيمية البريطانية" هي المحرك الفعلي للقرار والتمويل المالي.

التوصيات:

١.تكامل المناهج :التوسع في دراسة أثر التقنيات الحديثة (التلغراف والملاحة) على التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة.

٢.تعدد المصادر :موازنة الرواية البريطانية الرسمية من خلال التنقيب في الأرشيفات المحلية ومراسلات الحكام والتجار.

٣.نقد المصطلحات :إعادة قراءة مفاهيم "الحماية" و"المعاهدات" بمنظور التبعية الاقتصادية والارتهان المالي.

٤.تحليل المناورة :دراسة استراتيجيات الحكام المحليين في التكيف والمناورة السياسية للحفاظ على كياناتهم في ظل التنافس الدولي.

قائمة المصادر

1. Abdel Aal, I., (1988), **British policy towards Bahrain and Qatar 1871-1914**, PhD Thesis (Unpublished), University of Lancaster, Lancaster.
2. Al Ghailani, Y., (2015), **British early intervention in the slave trade with Oman**, History Research, (n.p).
3. Al-Baharna, H., (1985), **The consequences of Britain's exclusive treaties**, The Arab Gulf States and the West, London.
4. Al-Khalili, M., (2005), **Oman's foreign policy: Foundations and practice**, PhD Thesis (Unpublished), Florida International University, Miami.
5. Al-Muhairi, F., (2000), **The political and economic history of the Gulf, 1750-1856**, PhD Thesis (Unpublished), University of Manchester, Manchester.
6. Al-Otaibi, F., (1996), **Britain and the United States in the Gulf: Roles and responsibilities**, PhD Thesis (Unpublished), University of Wales, Wales.
7. Al-Qasimi, M., (1986), **The myth of Arab piracy in the Gulf**, Routledge, London.
8. Al-Sagri, S., (1988), **Britain and the Arab Emirates, 1820–1956**, PhD Thesis (Unpublished), University of Kent, Kent.
9. Al-Wais, I., (2025), **Political and military conditions in the Najd and Hejaz**, European Journal of Arts, (n.p).

10. Bose, S., (2009), **A Hundred Horizons: The Indian Ocean**, Harvard University Press, Cambridge.
11. Busch, B., (1967), **Britain and the Persian Gulf, 1894-1914**, University of California Press, Berkeley.
12. Davies, C., (1997), **The blood-red Arab flag**, University of Exeter Press, Exeter.
13. Fenelon, K., (1973), **The United Arab Emirates: An economic and social survey**, Longman, London.
14. Hawley, D., (1970), **The Trucial States**, George Allen & Unwin, London.
15. Heard-Bey, F., (1982), **From Trucial States to United Arab Emirates**, Longman, London.
16. Hurewitz, J., (1956), **Diplomacy in the Near and Middle East**, Van Nostrand, Princeton.
17. Kelly, J., (1958), **The legal and historical basis of the British position**, Middle Eastern Affairs, (n.p).
18. Kelly, J., (1968), **Britain and the Persian Gulf 1795-1880**, Clarendon Press, Oxford.
19. Landen, R., (1967), **Oman Since 1856**, Princeton University Press, Princeton.
20. Lorimer, J., (1908), **Gazetteer of the Persian Gulf**, Government Printing, Calcutta.
21. Onley, J., (2007), **The Arabian frontier of the British Raj**, Oxford University Press, Oxford.
22. Onley, J., (2009), **Britain and the Gulf shaikhdoms: The politics of protection**, Occasional Paper (Unpublished), Georgetown University, Qatar.
23. Roberts, D., (1985), **The consequences of the exclusive treaties: A British view**, The Arab Gulf and the West, London.
24. Wilson, A., (1928), **The Persian Gulf: An Historical Sketch**, Clarendon Press, Oxford.
25. Winder, R., (1965), **Saudi Arabia in the nineteenth century**, St. Martin's Press, New York.
26. Yapp, M., (1980), **British Policy in the Persian Gulf**, The Persian Gulf States, (n.p).
27. Zahlan, R., (1979), **The Creation of Qatar**, Croom Helm, London.
28. Zahlan, R., (1989), **The making of the modern Gulf states**, Unwin Hyman, London.

٢٩. العابد، صالح محمد .(1976) . **دور القواسم في الخليج العربي:** ١٧٤٧ – ١٨٢٠ .مطبعة العاني.

٣٠. القاسمي، سلطان بن محمد، (1986), **أسطورة القرصنة العربية في الخليج**، مؤسسة الخليج، الشارقة.

٣١. حبيب، ح.، (2025), **سلطنة عُمان: أهمية موقعها الجيوستراتيجي**، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، الكوفة.

٣٢. غازي، علي عفيفي .(2016) .**الجزيرة العربية والعراق في استراتيجية محمد علي** .دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٣. قاسم، جمال زكريا، (1997), **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة.